مجتمع

عواصف تقطع الكهرباء وتخلف قتلى في هيوستن

ضربت عواصف رعدية جنوب شرق ولاية تكساس الأميركية، مساء الخميس، للمرة الثانية هذا الشهر، ما أسفر عن مقتل أربعة على الأقل، وتحطيم نوافذ بنايات شاهقة وسقوط أشجار وانقطاع الكهرباء عن أكثر من 900 ألف منزل وشركة، وكانت طرق عديدة مغلقة، وإشارات المرور مطفأة معظم الليل. وقال عمدة هيوستن، جون وايتمير، في مؤتمر صحافي للسكان: «التزموا المنازل. لا تذهبوا إلى العمل إلا إذا كنتم من العمال الأساسيين. ابقوا في المنازل واعتنوا بأطفالكم. سيعمل المستجيبون لدينا على مدار الساعة». (أسوشييتد برس)

الأمم المتحدة: تلقينا 12% فقط مما يحتاجه السودان

أكدت الأمم المتحدة، الجمعة، أنها لم تتلقَّ سوى 12 في المائة من تمويل بقيمة 2,7 مليار دولار طلبته لتقديم المساعدات لأهالي السودان الذي يشهد حرباً أهلية متواصلة. وقال الناطق باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، ينس لايركه، لصحافيين: «هذا ليس مجرد نداء يواجه نقصاً في التمويل، بل إنه نداء يواجه نقصاً كارثياً في التمويل». بدوره، اعتبر مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، تصاعد العنف المسلح في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، «مروعاً». (فرانس برس)

«أونروا»: 630 ألف مهجر من رفح

أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، الجمعة، أن أكثر من 630 ألف فلسطيني نزحوا قسراً من مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، منذ تكثيف الهجوم البري الإسرائيلي على المدينة والتهديد باجتياحها.

وأوضحت الوكالة الأممية أن كثيراً من الفلسطينيين الذين نزحوا قسراً من رفح توجهوا إلى مدينة دير البلح في وسط قطاع غزة، والتي أصبحت مكتظة بشكل لا يطاق، ويعاني المقيمون فيها من ظروف مزرية. وفي 6 مايو/ أيار الجاري، بدأ الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية في رفح، وسيطر على الجانب الفلسطيني من معبر رفح البري الذي يعد السبيل الأساسي لوصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ضارباً عرض الحائط بتحذيرات إقليمية ودولية من تداعيات ذلك. وكان في رفح نحو 1,4 مليون نسمة، غالبيتهم من النازحين من مناطق قطاع غزة الذين دفعهم الجيش الإسرائيلي للنزوح إليها قسراً بزعم أنها «آمنة»، قبل أن يشن عليها هجوماً برياً وغارات جوية مكثفة أسفرت عن مئات من الشهداء والجرحى. وحذرت المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في غزة أولغا شيريفكو من توقف تام لأعمال الإغاثة في القطاع في غضون أيام قليلة حال استمر عدم إدخال الوقود إلى القطاع، مشددة على وجود «حاجة ماسة الآن» لفتح المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة، وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية على نطاق واسع.

(الأناضول)

غادر آلاف الفلسطينيين رفح قسراً (فرانس برس)

أهالي ضحايا مقابر ترهونة يطلبون العدالة

طرابلس ـ **أسامة علي**

يواصل أهالي ضحايا المقابر الجماعية في مدينة ترهونة الليبية الضغط من أجل حسم قضايا ذويهم الذين مرّ على فقدانهم نحو أربع سنوات، وجدد الأهالي مطالبتهم بملاحقة مرتكبي جرائم المقابر الجماعية، وتسريع محاكمة المعتقلين للاشتباه في ارتكابهم هذه الجرائم. واجتمع مجلس حكماء وأعيان مدينة ترهونة مع رابطة أهالي ضحايا المقابر الجماعية، أخيراً، وقرر المجتمعون تشكيل فريق عمل من المجلس للتواصل مع السلطات لمتابعة ملف المقابر، والمطالبة بتسريع العمل لإصدار مذكرات توقيف ضد المتهمين والمتورطين بارتكاب الأعمال الإجرامية، واستكمال التحقيقات مع الموقوفين، وتنفيذ أحكام علنية في حقهم.

وشدد المجتمعون على «ضرورة اعتقال جميع المتورطين بارتكاب هذه الجرائم البشعة ومن حرضوا عليها، ومن بينهم أشخاص ينخرطون حالياً في وظائف ضمن إدارات الدولة وأجهزتها الأمنية، وأيضاً بفتح قنوات للتواصل مع فريق العمل المكلف إجراء تحقيقات، وتسهيل مهماته».

تزامن ذلك مع إعلان الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين التعرف على هوية جثتين من ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة، مشيرة إلى أن التعرف على المفقودَين حصل عبر مطابقة الحمض النووي مع عينات من أهالي الضحايا. وأعلنت رابطة ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة أن أحد المفقودين الاثنين اللذين جرى التعرف عليهما من مواليد عام 1979 وأب لأربعة أبناء، والثاني طالب جامعي من مواليد عام 1996، مشيرة إلى أن مليشيا «الكانيات» اختطفتهما خلال العدوان على العاصمة طرابلس نهاية عام 2019.

وسيطرت مليشيا «الكانيات» على مدينة ترهونة في عام 2014، وشنت العديد من الهجمات المسلحة على العاصمة طرابلس، ثم ساندت الهجوم الذي شنته قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على طرابلس عامي 2019 و2020، وانسحبت من المدينة إثر انكسار حملة حفتر، وخلّفت عشرات المقابر الجماعية والمجازر.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أصدرت محكمة عسكرية في طرابلس أحكاماً بسجن نحو 30 متهماً بقتل مئات من المدنيين الذين عثر عليهم في مقابر ترهونة الجماعية فترات تتراوح بين 6 و10 سنوات و15 سنة والمؤبد، ما جعل أهالي الضحايا يتظاهرون لاستنكار هذه الأحكام التي وصفوها بأنها «غير عادلة»، معتبرين أنه يجب إنزال عقوبة الإعدام بحق المتورطين، خاصة أن قاضي المحكمة العسكرية أكد خلال تلاوته الأحكام عزم المحكمة على إصدار أحكام جديدة في حق عشرات المتهمين الآخرين. وأعلن النائب العام الصديق الصور في مؤتمر صحافي عقده مطلع يناير/ كانون الثاني الماضي، ضبط مزيد من المتهمين في قضية مقابر ترهونة، وكشف عن إصدار تسع نشرات جلب في حق متهمين موجودين في السعودية والإمارات ومصر وتونس، علماً أن النيابة العامة أصدرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة 400 أمر بضبط متهمين في القضية. مؤكداً التواصل مع السلطات المصرية لاسترداد ستة متهمين أوقفوا في القاهرة، ووصفهم بأنهم «مطلوبون رئيسيون».

وأفاد النائب العام بأن النيابة تلقت 521 بلاغاً، وأحالت 194 منها إلى القضاء، في حين يستمر التحقيق في 327 بلاغاً، وجرى رفع 165 دعوى إلى محكمة الجنايات، و12 إلى محاكم جزئية، والتحفظ على 17 دعوى. وطمأن أهالي الضحايا إلى أن التحقيقات «تسير بوتيرة ممتازة، وتحسّنت إجراءات الملاحقة المحلية والدولية بعدما حثت السلطات الليبية الدول التي يوجد متهمون في القضية في أراضيها على تسريع إنهاء إجراءات تسليمهم».

ويقول الناشط الحقوقي فتحي العاشوري لـ«العربي الجديد»: «لا صلة للإجراءات والتصريحات الرسمية بالواقع، فجميع المتورطين قبض عليهم أثناء تسربهم إلى غرب ليبيا، بينما يتمتعون بكامل الحرية في الشرق، ويتولى بعضهم وظائف بارزة في الدولة». يضيف العاشوري أن «قضية المقابر في ترهونة جزء من الاشتباك السياسي والصراع الحاصل، فمعسكر حفتر يحظى بحماية أطراف دولية وإقليمية تملك مصالح في ليبيا، ولن تسمح بتسليم هذه العناصر المجرمة لأنها ستورط حفتر نفسه، لذا سيبقى ملف المقابر معلقاً. تصعيد أهالي الضحايا مطالبهم يفيد في الضغط على السلطات القضائية من أجل اصدار أحكام عادلة ضد المتورطين، ومراجعة الأحكام السابقة التي لم تتجاوز السجن بضع سنوات».

طلبات تسليم متهمين

طالبت النيابة العامة الليبية في خطابات عدة وجهتها عام 2022 إلى مديريات أمن شرقي ليبيا الذي يخضع لسلطة خليفة حفتر، باعتقال أشخاص من مليشيا «الكانيات»، وتسليمهم إليها، في إطار التحقيق بقضية جرائم المقابر الجماعية، وتضمّن الخطاب أسماء 18 مطلوباً، لكن قيادة حفتر لم تتجاوب مع طلبات تسليمهم.

تحقيق

دخل ملف وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة مرحلة جديدة منذ بدء العملية العسكرية الإسرائيلية على مدينة رفح، وعودة العمليات العسكرية إلى شمال القطاع، خصوصاً مخيم جباليا

مساعدات كرم أبو سالم

بضائع إسرائيلية تغضب أهالي قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

سمحت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الثلاثاء الماضي، بإدخال أول شحنة مساعدات إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، بعد إغلاقها المتواصل معبر رفح واحتلاله في السادس من مايو/أيار الماضي، والذي كانت تدخل منه الكميات الأكبر من المساعدات الإنسانية إلى القطاع، بمعدل وصل إلى نحو 200 شاحنة يومياً.

وأضافت قوات الاحتلال المزيد من القيود على دخول المساعدات إلى قطاع غزة، برغم أن الكميات التي كانت تدخل في السابق كانت ضئيلة، ولا تكفي الحاجات الأساسية، في ظل بقاء مئات الآلاف في أوضاع إنسانية صعبة بسبب تكرار القصف والقتل والتهجير، وانتقال العمليات الإسرائيلية إلى مدينة رفح بعد اجتياح شمالي القطاع ووسطه ومدينة خانيونس، وتهجير غالبية السكان من تلك المناطق نحو رفح.

وتؤكد الأمم المتحدة أن هناك حاجة ماسة لفتح جميع المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة، وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى القطاع، مشيرة إلى أنه حتى قبل إغلاق معبر رفح، لم تكن المساعدات الإنسانية تدخل إلى غزة بالمعدل الذي يحتاجه الناس.

ويسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى تهميش معبر رفح البري كونه الوحيد في قطاع غزة الذي يتاح عبره سفر سكان القطاع إلى الخارج، وتحويل جميع المعابر إلى إنسانية، وتحويل جميع مساراتها إلى النقاط التي يتحكم فيها، مثل معبر كرم أبو سالم، والميناء الجديد الذي أنشأه الجيش الأميركي في منطقة البيدر غربي مدينة غزة، والذي تسيطر القوات الإسرائيلية على طرق دخول السفن إليه عبر ميناء أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى مخارجه بالكامل في داخل قطاع غزة عبر «شارع 749» الملاصق للميناء الجديد.

ولا تصل المساعدات إلى نسبة كبيرة من سكان غزة الذين ينتظرون في مراكز النزوح أو الخيام، مع فرض قيود على توزيعها خلال الأيام الماضية، وتشير مصادر في وكالة «أونروا» وبعض المصادر من العشائر التي تساند عمليات توزيع المساعدات إلى عدم وصولها إلى المنطقة الشمالية، في تأكيد جديد على تقلص كمية المساعدات المقدمة لقطاع غزة بشكل كبير منذ إغلاق معبر رفح على الحدود المصرية.

وتفيد الهيئة العامة للمعابر والحدود في غزة بوصول 159 شاحنة مساعدات خلال الأيام الثلاثة الأخيرة، من بينها 35 شاحنة دخلت عبر معبر رفح من الجانب المصري، وتضم 8 شاحنات محروقات «غاز وسولار»، و35 شاحنة مساعدات غذائية. بينما دخل عبر معبر كرم أبو سالم 140 شاحنة، 65 منها كانت تحمل مساعدات غذائية، و59 شاحنة منها كانت تحمل بضائع إسرائيلية، ما اعتبره كثيرين استفزازاً لمشاعر السكان، الذين يؤكدون أن الاحتلال يتعمد إرسال بضائع تحمل العلم الإسرائيلي إلى قطاع غزة، كي يغضب سكانه أو يستفز مشاعرهم.

ومنذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أوقف الاحتلال حركة التجارة ودخول البضائع والسلع إلى قطاع غزة، إذ كانت تصل إلى القطاع في السابق بضائع من بلدان مختلفة، من بينها تركيا والصين وغيرها، إلى جانب الإنتاج المحلي الفلسطيني، لكنه بدأ مؤخراً يتعمد إدخال بضائع قادمة من المستوطنات والداخل المحتل.

صدم الفلسطيني محمد أبو لبدة (50 سنة) حين ذهب إلى أسواق مدينة دير البلح بكمية البضائع الإسرائيلية، ويقول لـ«العربي الجديد»: «أنا واحد من أعداد قليلة في قطاع غزة الذين يملكون المال، فابني يعيش في ألمانيا، وهو يحاول بكل الطرق تحويل الأموال لي حتى لا أجوع، لكن عندما ذهبت إلى السوق وجدت غالبية البضائع إسرائيلية. كان الاحتلال خلال سنوات الحصار يفرض علينا بضائعه، وكنت أحد المقاطعين لها، وأبحث دائماً عن المنتجات المحلية، حتى لو كانت أقل جودة. لكن الآن لا توجد منتجات محلية بسبب العدوان».

يضيف أبو لبدة: «قتل الاحتلال عدداً من أفراد عائلتي، لكنه يريد أن يقول للمجتمع الدولي أنه يدخل بضائعه إلى السوق المحلي كنوع من تبييض الوجه. لم أتحمل رؤية تلك البضائع، ولن أشتريها، لكني في الوقت نفسه لن أقوم بغيري إن اشتراها، فهذا أفضل من الموت جوعاً. تطاردنا كل أشكال الموت، وسياسة التجويع سلاح إسرائيلي معروف». وتعود المشكلة إلى عدم امتلاك الغزيين الأموال، لكنهم مجبرون على شراء البضائع حتى لا يموت أطفالهم من الجوع، وقد اشترى بعضهم القليل من البضائع الإسرائيلية، وعاد آخرون من دون شراء أي شيء منها عندما شاهدوا العلم الإسرائيلي عليها.

واكدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين («أونروا»، صباح الجمعة، أن أكثر من 630 ألف فلسطيني أجبروا على الفرار من رفح منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على المدينة في السادس من مايو، وأن غالبية هؤلاء يواجهون مصيراً مجهولاً، فغالبيتهم لم تتوفر لهم خيام أو أماكن في مراكز الإيواء، وتعيش «أونروا» أزمة كبيرة في ظل سياسة إدخال المساعدات الإسرائيلية، فقبل أيام فقط، لم يكن يتم ادخال أي شيء.

ويشير مصدر من الوكالة الأممية إلى أن المساعدات التي دخلت أخيراً لن تكفي إلا نسبة محدودة من النازحين، ما قد يدفع «أونروا» إلى تجزئة المساعدات، بحيث يتم تقسيمها إلى كميات قليلة كي تكفي للتوزيع على عدد أكبر من العائلات المسجلة ضمن سجلات المساعدات اليومية، مؤكداً أن «الأعداد ارتفعت إلى الضعف تقريباً خلال الأيام الأخيرة، فالعائلات التي كانت تستضيف النازحين في رفح نزحت معهم إلى خانيونس ومناطق وسط القطاع، وبالتالي أصبحت ضمن الأسر التي تحتاج إلى مساعدات».

ويقول المصدر لـ«العربي الجديد»: «أطلعت أونروا كثيراً من الجهات الدولية والعربية خلال الاجتماعات الأممية على أن سياسة إذلال المساعدات الجوية، وسياسة التحكم الإسرائيلي في إدخال المساعدات تبقي حالة الجوع قائمة، ومع الهجوم الأخير على رفح، هناك توقع أن تكون هناك مجاعة أكبر من الأشهر الماضية لأن المساعدات تقلصت بينما أعداد النازحين زادت».

وأكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية («أوتشا») في غزة، أن فرقه عندما تجولت في شوارع رفح، كان بإمكانها رؤية مدى تغير الوضع هناك بعد مغادرة الناس، والمناطق التي كانت في السابق مكتظة بالأشخاص وخيام اللاجئين باتت فارغة تماماً. لا يوجد ماء أو طعام أو مأوى في الأماكن التي ذهب إليها من غادروا رفح. ودمر الاحتلال سوق مخيم جباليا أثناء العملية المستمرة على المخيم، والذي يعتبر من أكبر أسواق شمالي قطاع غزة، وقام غالبية السكان باستبدال المساعدات الأخيرة التي تلقوها ببضائع أخرى. وسمح الاحتلال، الخميس الماضي، بإدخال 7 شاحنات محملة بالمساعدات إلى شمالي قطاع غزة عبر بوابة في السياج الأمني بوسط القطاع، بعد أن خضعت لتفتيش أمني صارم عند معبر كرم أبو سالم، في وقت يعيش سكان شمالي القطاع قيوداً على التنقل.

من داخل مدينة غزة، يقول عبد الستار الوالي، وهو أحد أعضاء لجان العشائر التي تقوم بتوزيع المساعدات، إن المساعدات تقلصت بشدة مع بدء عملية جباليا الأخيرة، ومنذ إغلاق معبر رفح، أصبح إدخال المساعدات مرهوناً بالتفتيش الإسرائيلي، وهو يشعر بتخوف من أن يتواصل إدخال المساعدات إلى المنطقة الجنوبية من خلال معبر كرم أبو سالم، كون ذلك يعني أن تصل كميات قليلة إلى الشمال.

يضيف الوالي لـ«العربي الجديد»: «المساعدات الأخيرة هدفها تبييض صورة الاحتلال حتى يخفف الضغط الدولي عليه، لكن محافظة شمال القطاع تتعرض للإبادة، ويتم إدخال شاحنات مساعدات قليلة لسكان مدينة غزة، بينما هناك نازحون صامدون في مخيم جباليا لم تصلهم المساعدات. محافظة شمال القطاع تعيش تحت سياسة التجويع المتعمدة من الاحتلال طوال الأشهر الماضية، وبعد التشديد الأخير، لا يعرف إن كانت المساعدات ستصل إلى الشمال من معبر كرم أبو سالم». يتابع: «نعاني من خذلان كبير، ولا توجد جهة دولية أو عربية يمكنها إجبار الاحتلال على عدم المساس بمعابر القطاع المخصصة لإدخال المساعدات، وما سيحصل خلال الأيام القادمة سيفاقم الجوع. تحسنت الأوضاع الغذائية قليلاً قبل احتلال معبر رفح والعمليات الأخيرة في جباليا، لكن حالات سوء التغذية بين الأطفال وكبار السن لم تتقلص، والجميع يعانون للحصول على المياه والحليب والأدوية».

بضائع قليلة دخلت غزة عبر معبر كرم أبو سالم (مارك كوس يام/ Getty)

140
عدد الشاحنات التي دخلت من معبر كرم أبو سالم خلال الأيام الأخيرة، بعضها يحمل بضائع إسرائيلية.

قطاع غزة: أزمة شح المياه هي الأكثر إرهاقاً

ترخي أزمة المياه بظلالها القاتمة على الحياة اليومية في غزة، حيث يبحث الناس عن مصادر مياه للاستخدام اليومي، أو المياه الصالحة للشرب

غزة ـ **علاء الحلو**

يعاني النازحون الفلسطينيون في قطاع غزة من أزمة شديدة في مياه الشرب والاستخدام اليومي، جراء منع الاحتلال الإسرائيلي دخول المياه منذ بداية عدوانه في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وتدمير 70 في المائة من البنى التحتية وشبكات نقل المياه.

وتدفع الأزمة الخانقة التي تسبب فيها التهجير الإسرائيلي القسري من محافظة غزة والمحافظات الشمالية إلى المناطق الوسطى والجنوبية، الآلاف إلى الاستعانة بمياه البحر كبديل لمياه الاستخدام اليومي غير المتوفرة، في حين يضطرون إلى شراء مياه الشرب بأسعار مرتفعة إذا توفرت.

وتسبب القصف بتكدس نحو مليون ونصف المليون نازح في مدينة رفح التي كانت تعاني من شح في مصادر المياه، ثم خلق النزوح الجديد من رفح إلى منطقة المواصي في خانيونس والمناطق الوسطى أزمة مياه خانقة، في وقت تحذر مؤسسات دولية من تزايد الأمراض الجلدية والفيروسية نتيجة التأثيرات السلبية لشح المياه.

يقول صبحي أبو الرب لـ«العربي الجديد»: «بدأت مشكلة توفير مياه الاستخدام اليومي ومياه الشرب منذ اليوم الأول للنزوح. انتقلنا مرات منذ أن خرجنا من مدينة غزة، وواجهنا في كل مرة تحديات أكثر صعوبة في توفير المياه، ومعرفة أماكن وجودها ونقلها إلى خيمة النزوح». يتابع: «نزحنا أولاً إلى مخيم وسط مدينة غزة، حيث كان وصول الماء إلى منزل أقاربنا الذي لجأنا إليه نادراً، وتشاركنا في حمل المياه إلى الخزانات على سطح البيت. وفي مخيم الزوايدة، حيث نزحنا للمرة الثانية، نقلنا المياه يدوياً من بئر قريب إلى الخيمة. وبعدها تفاقمت المعاناة بعدما نزحنا مجدداً إلى مدرسة إيواء في رفح إثر اشتداد القصف الإسرائيلي على المناطق الوسطى، لأن المياه نادرة جداً. والآن نعيش في كارثة حقيقية بعدما تركنا المدرسة وتوجهنا للإقامة في خيمة على بحر مواصي خانيونس، حيث لم نجد أي مصدر للمياه، ونرصد مرور أي كارة تحمل المياه لشراء كمية لا تتجاوز 40 لتراً يومياً لتوفير متطلبات ستة أفراد». وتقول سعاد مرزوق لـ«العربي الجديد» إنها تنتظر توفير أبنائها المياه من مصادر بعيدة تشهد زحاماً شديداً، ما يضطرهم إلى حجز دور في طابور طويل في انتظار وصول الماء. وتضيف: «تبذل أسرتي جهوداً يومية كبيرة لتوفير المياه، علماً أن الكميات المتوفرة لا تتناسب مع المتطلبات اليومية التي تزداد يوماً بعد يوم بسبب طول أمد الحرب. وعموماً تتسبب المعيشة داخل خيام اللجوء في اتساخ الملابس وأواني الطبخ بسرعة بسبب الرمل والأتربة، ما يستدعي غسلها بشكل دوري باستخدام كميات أكبر من المياه التي لا تتوفر أساساً».

وتلفت مرزوق إلى أن «أزمة المياه تترافق مع مجموعة أزمات وتحديات تواجهها أسرتها، سواء على صعيد الأزمة المالية، أو غلاء الأسعار، أو عدم توفر المواد الغذائية، وقلة المساعدات الإنسانية، لكنها هذه الأزمة تعتبر الأكثر قساوة بسبب الحاجة الماسة والمتواصلة للمياه، خاصة في ظل حياة النزوح المرهقة». ويقول المدير العام لمصلحة مياه بلديات الساحل منذر شبلاق لـ«العربي الجديد»: «تسبب العدوان الإسرائيلي في آثار كارثية على مختلف نواحي الحياة، خاصة في ظل قطع جميع خطوط إمدادات الطاقة الكهربائية من إسرائيل، بقدرة 120 ميغاواط، إلى جانب 80 ميغاواط كانت توفرها محطة توليد الطاقة الوحيدة في القطاع، والتي توقفت عن العمل بسبب منع دخول مشتقات البترول».

ويشير إلى أن «أزمة الكهرباء حتّمت الاعتماد بشكل رئيسي على مولدات الطاقة لتشغيل جميع مرافق المياه والصرف الصحي، بهدف توفير المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، وتجميع المياه العادمة والتخلّص منها لمنع تجمّعها، نحو 190 من أصل 540 منشأة للمياه والصرف الصحي تعمل جزئياً في غزة بوقت لا يزيد عن 10 ساعات يومياً، وتنتج ما بين 15 إلى 20 في المائة من الطلب اليومي على المياه».

ويوضح شبلاق أن مولدات الكهرباء التي تعمل بالديزل باتت خارج الظروف التشغيلية بسبب استخدامها بشكل مفرط منذ أشهر في ظل عدم وجود بدائل، خاصة بعد تدمير وقصف المخزن المركزي لمصلحة مياه بلديات الساحل الذي يتولى أعمال الصيانة.

ويحذّر من استمرار عمل المولدات في ظل ظروف التشغيل الضاغطة مع ارتفاع درجة الحرارة، ويدعو وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية والشركاء الدوليين إلى تسهيل إدخال مولدات جديدة تعمل بالديزل من أجل تخفيف الوضع الإنساني القاسي، وإدخال قطع الغيار للسماح بتشغيل العدد المحدود الحالي من مرافق المياه والصرف الصحي، وبينها مرافق تحلية مياه البحر.

كارة لنقل المياه في دير البلح (فرانس برس)

نقطة لتعبئة المياه في خانيونس (فرانس برس)

وصلت 159 شاحنة مساعدات إلى غزة خلال الأيام الثلاثة الأخيرة

تؤكد الأمم المتحدة الحاجة الماسة لفتح جميع المعابر المؤدية إلى غزة

أسطوانات غاز الطهي القديمة... قنابل موقوتة في منازل سورية

يكرر سكان مختلف المناطق السورية الشكوى من مخاطر عدم إيجاد حلول ناجعة لأزمة اسطوانات الغاز القديمة التي ادت الى العديد من الحوادث التي خلفت وفيات واصابات في انحاء البلاد

حوادث اسطوانات غاز الطهي شائعة في سورية (عارف وتد/ فرانس برس)

الحسكة ـ **مدين عليان**

يشتكي سكان مناطق شمال وشرق سورية الخاضعة لسلطة «الإدارة الذاتية» الكردية، من قلقهم حيال سلامة أسطوانات غاز الطهي المنزلية التي تستخدم منذ وقت طويل، وأدت مشكلاتها إلى حوادث وانفجارات خلفت إصابات ووفيات خلال الآونة الأخيرة. في الرابع من مايو/أيار الماضي، أعلنت وفاة ليلى خليل، من سكان مدينة المالكية شمال الحسكة، بعد أن قضت نحو عشرة أيام في المستشفى عقب إصابتها بانفجار أسطوانة غاز في منزلها. وجعلت تلك الحادثة سكان المنطقة يسلطون الضوء على مشكلات أسطوانات الغاز التي يستعملونها، مشيرين إلى انتهاء صلاحية كثير من تلك الأسطوانات، وبعضها تجاوز عمرها 25 عاماً. أطلق الأكاديمي فريد السعدون حملة لحث السلطات على التحرك تحت عنوان «قنابل موقوتة في بيوتنا».

وكتب عبر «فيسبوك» أن «مسألة عطل رأس أو برغي جرة الغاز تجاوز مرحلة التلف، وأصبح من الصعب تركيب الجرة من دون وجود تسريب، مما يجعلها قنبلة موقوتة في منازل المواطنين، مع العلم أن ثمنها يقدّر بـ 10 دولارات».

ويؤكد السعدون لـ«العربي الجديد»، أن «إهمال السلطات المحلية بلغ حدوداً غير مقبولة في قضية أسطوانات الغاز وغيرها من قضايا إهمال البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية».

وفي أغسطس/آب 2022، أدى انفجار مستودع لأسطوانات الغاز في مدينة القامشلي، إلى أضرار مادية جسيمة في الحي الغربي من المدينة، وفي نهاية عام 2021، أصيب أربعة أشخاص من عائلة واحدة نتيجة انفجار أسطوانة غاز طهي في منزلهم.

يقول أحمد خليل، من حي الهلالية في القامشلي لـ«العربي الجديد» إن «جميع في صمامات الأسطوانات نفسها. على السلطات النظر في هذا الأمر الخطير، والعمل على تحديث الأسطوانات، وإحالة غير الصالح منها للإتلاف. هذا أمر أساسي ضمن تقديم الخدمات للمواطنين».

ويقول عبد الرحيم عبدو، وهو من سكان القامشلي، إنه أجبر مرتين على دفع مبالغ مالية لاستبدال صمام جرة الغاز، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن «أصحاب المستودعات يعلمون أن الصمامات لا تعمل، لكنهم يجبروننا على دفع كلفة صيانتها من جيوبنا. في المرتين لم أستفد من أسطوانة الغاز، وبسبب التسريب اضطررت إلى تفريغ الأسطوانة من محتواها خارج المنزل خشية حدوث كارثة في منزلي».

وتشير ميادة العلو، وهي من سكان الحسكة، إلى أنها اضطرت إلى إفراغ أسطوانة الغاز في «بوتاغاز» منزلي صغير بعد ملاحظتها تسريب الأسطوانة عقب ساعات من استبدالها، وقالت لـ«العربي الجديد» إن «الأسطوانات المستعملة كلها قديمة، والوضع بات مخيفاً للغاية، ونخشى كثيراً من وقوع انفجارات».

من جهته، يؤكد محمد الشرابي، وهو موزع أسطوانات غاز طهي منزلي معتمد في محافظة الحسكة، أنهم يستلمون الأسطوانات من المعمل مع صمام مغلق، ويملؤونها بالغاز، ولذلك لا يتبين ما إذا كان هناك خلل بالصمام أم لا. ويضيف لـ«العربي الجديد»: «عندما نوزع الأسطوانات على المواطنين، ويأخذونها إلى المنزل يظهر التسريب من أسفل الصمام، فيرجعونها إلينا، فنقوم بإفراغ المحتوى في أسطوانة جديدة، وهذا العملية تفقدنا نحو نصف كيلو غاز من الكمية، لكن لا يمكن تجاهلها لما للتسريب الأسطوانات من مخاطر على المواطنين».

ولا تقتصر تلك الحوادث على مناطق شمال شرقي سورية، بل شهدت العديد من المناطق السورية، لا سيما مناطق سيطرة النظام، حوادث مشابهة خلفت ضحايا بين السكان. في مارس/آذار الماضي، أصيب ثلاثة أشخاص بحروق وجروح عقب انفجار ناتج من تسرب الغاز المنزلي في أحد محال المصوغات، ما خلف أضراراً مادية كبيرة في المحل الكائن بمنطقة الميدان في العاصمة دمشق، إضافة إلى تضرر عدد من السيارات المركونة أمام المحل. وأشارت التحقيقات حينها، إلى أن سبب الانفجار هو تسرب الغاز المنزلي، ما دفع السكان إلى المطالبة بالتحقق من سلامة جميع الأسطوانات وقابليتها للاستعمال.

وفي منتصف عام 2020، سجلت مناطق سيطرة النظام في بلدة نبل، شمالي محافظة حلب، حادثة مفجعة، حيث لقي أربعة أشخاص حتفهم وأصيب 23 آخرون من جراء انفجار بمستودع لأسطوانات الغاز على أطراف البلدة، وأدى الانفجار إلى تدمير عدد من المنازل المجاورة للمستودع.

كثير من اسطوانات غاز الطهي في سورية انتهى عمرها الافتراضي

تسريب اسطوانات غاز الطهي ينذر بمخاطر على حياة المواطنين

علامة النصر بالدم في مدريد (ماركوس دل مازو/ Getty)

الأيدي الحمراء

العالم يندد بسفك الدماء في غزة

للمطالبة بوقف حمام الدم الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في غزة، يرفع ناشطون وطلاب أيدي مطلية باللون الأحمر باعتباره شعاراً يعبر عن حقيقة ما يحصل في غزة، ويساهم في إيصال صوت التنديد بالقتل الممنهج والعنف المتعمد ضمن خطة الإبادة. الأيدي الحمراء ترافق صرخات رفض الألم في شوارع العالم، وتظهر في تظاهرات طلاب الجامعات وحتى في حفلات تخرجهم، وأيضاً في جلسات سياسية رسمية في الولايات المتحدة... لا بدّ من إيصال رسائل عدم قبول ما يحصل في غزة، في وقت لا يجري الاستماع أكثر من أي وقت مضى إلى أصوات المنظمات الدولية المندة بالانتهاكات الإنسانية الكبيرة المرتكبة في حق الغزيين... وكأنها غير موجودة أو غير معنية بشؤون العالم والبشر.

قبل أيام أعلن مركز رصد النزوح الداخلي، التابع للمجلس النرويجي للاجئين، أن عدد النازحين داخل غزة بلغ 1,7 مليون نهاية عام 2023. وقال رئيس المجلس يان ايغلاند: «هذا دليل دامغ على الفشل في الوقاية من النزاعات والإخفاق في إرساء السلام». «إنسانيو العالم» يرفعون دمغات الأيدي الحمراء ضد الفشل الدولي الفاضح في وقف آلات القتل الإسرائيلية، ويتمسكون بإظهارها حتى لو واجهوا كل أشكال القمع التي كثرت ضدهم في الفترة الأخيرة، لكنها لن تردعهم عن إنشاد حق ضرورة أن تقود الأيدي البيضاء العالم.

(العربي الجديد)

في سيول (يونغ بيون جي/ فرانس برس)

خلال جلسة في الكونغرس الأميركي (سول لويب/ فرانس برس)

في حفل تخرج جامعي بنيويورك (فاتح اكتاش/ الأناضول)

رسالة من وارسو (نيك ميلتون/Getty)

في بروكسل (دورسون اديمير/ الأناضول)

في غزة (أشرف عمرة/ الأناضول)